الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٣٩
المعقودة يوم الجمعة ،
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
DEC 2 1990
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي للجلسة التاسعة والثلاثين

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح والبت فيها (تابع)

- بيان من الرئيس

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.39
14 December 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

بنود جدول الاعمال من ٤٥ الى ١٦٦ والبند ١٥٥ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة ، بعد ظهر اليوم ، في مشاريع القرارات A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 و A/C.1/45/L.41 من المجموعة الحادية عشرة . ثم تبت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 من المجموعة الثانية عشرة .وبعد الانتهاء من البت في مشاريع القرارات هذه ، تبت اللجنة في مشاريع القرارات A/C.1/45/L.10 ، و A/C.1/45/L.49 ، وA/C.1/45/L.53/Rev.1 من المجموعة الثالثة عشرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشاريع القرارات A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 و A/C.1/45/L.41 الواردة في المجموعة ١١ .

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات خلاف شرح مواقفها بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١١ .

السيد هيلتنيوس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي ببيان بشأن القضايا المتعلقة بمشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١١ . السويد هي إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار A/C.1/45/L.30 المعنون "وقف جميع التفجيرات النووية" ومشروع القرار A/C.1/45/L.41 المعنون "الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" . ولن أشرح بالتفصيل موقف السويد المعروف من أمد طويل بشأن فرض حظر للتجارب النووية . لأسباب واضحة ، تفضل السويد أن تكون ولاية اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح على أوسع نطاق ممكن . بيد أننا نرى أنه ينبغي ألا يكون للشكل الأولوية على المضمون ، وإن ما يهمنا هو أن يكرس مؤتمر نزع السلاح نفسه ، على الأقل وبعد انتظار طويل ، للقيام بعمل مضموني لفرض حظر عالمي شامل .

خلال دورة اللجنة الأولى هذه أجريت مشاورات مكثفة لدمج مشروعي القرارين A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.41 . وقد اتبع مقدمو المشروعين نهجا بناء للغاية وأظهروا مرونة كبيرة . وأدى ذلك الى نص توافقي سيحصل ، أو يجب أن يحصل ، على تأييد كبير في اللجنة .

بيد أننا علمنا أن بعض البلدان قد ذكرت أنه ليس في وسعها تأييد الحل التوافقي هذا . ونأسف بشدة لذلك ولانه لن يمكن بالتالي التقدم بمشروع قرار موحد . والحظر الشامل للتجارب النووية أمر ينبغي السعي اليه بصورة نشطة لما يتضمنه من مزايا وبالنظر للقضايا الهامة الاخرى في مجال نزع السلاح . ونرى انه إهدار لهذه الفرصة .

السيد توث (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

الاولى في ثلاثة مشاريع قرارات تتعلق بقضية فرض حظر شامل للتجارب ال
القرارات هذه هي A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 و A/C.1/45/L.41 .
المشاريع ، أتناول موقف هنغاريا من قضية معاهدة الحظر الشامل للتج

تلتزم هنغاريا التزاما صارما بهدف ابرام معاهدة لغرض حظ
للتجارب النووية . فهذه المعاهدة ستشكل خطوة كبيرة الى الامام في ء
على نطاق عالمي لانها سوف تمثل إجراء مضادا للتحسن النوعي لا
وتطورها ، مما يكبح سباق التسلح النووي . ومن شأن فرض حظر شامل لل
أيضا نظام عدم الانتشار الذي مهما قلنا عنه لن نكون قد غالينا في ت

ونرحب بمقرر مؤتمر نزع السلاح الذي أقر إعادة إنشاء اللجنة
بحظر التجارب النووية بعد مرور سبع سنوات . وتوافق الآراء الذي يبرز
يمثل تحولا إيجابيا عن بعض المواقف السابقة . ومن الضرورة بمكان أ
بهذا النهج كيما تتوافر فرص حقيقية لنجاح أعمال اللجنة المخصصة .

ويرى وفدي أن العبرة الاساسية التي ينبغي أن نستقيها من
الماضي وإنجازاته هي أن قضية الحظر الشامل للتجارب لن يحسمها تدبير
لنا أن نستخدم الى أقصى مدى كل السبل والوسائل المتاحة بما في ذ
الثنائية والمتعددة الاطراف ، والتدابير المؤقتة المناسبة . وقد ثب
التدريجي في عدة مناسبات رغم انه لم يف في بعض الاحيان بكل التوقعا
الملح لهذه القضية .

ونرى أن المؤتمر القادم لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجا
هاما آخر من بين مساعينا الرامية الى التوصل الى حظر شامل للتجا
المشاركون في مؤتمر تعديل المعاهدة في اعتبارهم المركز الحالي لمف
المتعددة الاطراف ، فيجب أن يدركوا بوضوح أن أي إخفاق سوف يشير شكو
دور التعددية ومستقبلها في مجال نزع السلاح . ومن ثم يجب ألا تتجنب
الإعداد لهذا المؤتمر ، مسألة الهدف الواقعي المعقول الذي ينبغي

أكثر مما يجب ، حتى يمكنه الاستفادة من الفرص المتاحة ، ولا طموحا أكثر مما يجب ، بحيث يؤدي الى جمود عام في المواقف يمنع التوصل الى تقدم كبير .

وفي السنوات الاخيرة ذكر في عدة مناسبات انه لن يتسنى تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية ما لم تعقد معاهدة قابلة للتحقق بصورة كافية . ولدينا اقتناع راسخ بأن تطوير تدابير تحقق واسعة النطاق يمثل ، في ظل الاوضاع الراهنة ، الاحتمال الاكثر وضوحا للبحث عن الوسائل التي تقربنا من هدفنا النهائي ، وبالتالي فإننا نرى أن مؤتمر تعديل المعاهدة سوف يحقق نتائج إيجابية إذا ما تقدم بتوصيات عن تطوير تدابير التحقق لمعاهدة شاملة لحظر التجارب .

وينبغي تناول مسألة تطوير تدابير التحقق الواسعة النطاق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في مؤتمر نزع السلاح إنطلاقا من وجهة نظر واضحة تتيح وضع مبادئ لإدارة نظام معقد وتحول دون إطالة النزاعات ذات الطابع السياسي .

وكخطوة أولى في عملية طويلة الامد يمكن منح ولاية لفريق الخبراء المخصص لرصد الاهتزازات الارضية التابع لمؤتمر نزع السلاح ليوسع مجال أنشطته ويعد نظام تحقق لرصد الاهتزازات الارضية للتشغيل الفعلي . ومن التدابير الاخرى التي يمكن اتخاذها ، إجراء بحث تقني عن جوانب التحقق - يتناول أساسا طرق تحليل النشاط الاشعاعي في الغلاف الجوي والتفتيش الموقعي - التي قد تمثل عناصر هامة أخرى في نظام معقد . وباعتبار أن مؤتمر نزع السلاح يشكل المحفل اللائق ، يمكن أن نطلب اليه انشاء فريق تقني منفصل لهذا الغرض . ويمكن لفريق الخبراء هذا أن يدرس وسائل التحقق المختلفة بكل ما تتضمنه من تعقيدات وأن يتفاوض بشأن اقتراح لإقامة نظام يمكن الاعتماد عليه ويكون مردود التكاليف على حد سواء .

تتيح لنا الاوضاع الراهنة نهجين للعمل ، فإما أن نظل واقعيين ونخضع رغباتنا للاحتمالات القائمة مع استغلال كل فرصة صغيرة للتحرك صوب الهدف النهائي ، أو أن نطالب صراحة بحظر شامل للتجارب . وإذ نضع في اعتبارنا المركز الراهن لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف ، نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن النهج الاول هو النهج الوحيد الذي ينبغي لنا أن نسلكه .

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد ايرلندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.30 بشأن "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" ومشروع القرار A/C.1/45/L.41 بشأن "الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" . وتعطي حكومة ايرلندا الأولوية القصوى للتوصل الى معاهدة شاملة لحظر التجارب في وقت مبكر .

وكما أوضحنا في بياننا خلال المناقشة العامة في هذه اللجنة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، نرى أنه ينبغي أن يعتبر الحظر الكامل للتجارب النووية خطوة أولى صوب نزع السلاح وليس المرحلة النهائية التي لا تنفذ إلا بعد الموافقة على عناصر نزع السلاح الأخرى (A/C.1/45/PV.15 ، الصفحة ٣٦) .

ومن الأمور المشجعة أنه أعيد مؤخرا إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح . بيد أننا نرى أنه كيما تكون اللجنة فعالة فينبغي أن تمنح سلطة إجراء مفاوضات حقيقية على وجه السرعة . وينبغي أن تشارك كل الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه المفاوضات بغية النجاح في عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب في وقت مبكر .

وحيث أن تلك الاعتبارات ماثلة في ذهننا ، فان ايرلندا ترحب بالمشاورات المكثفة التي جرت بين مقدمي مشروعي القرارين بغية الاتفاق على دمجهما في نص واحد يلقي أوسع تأييد ممكن في هذه اللجنة . ونود أن نثني على جهود جميع الوفود المشاركة . فالنص الذي صدر يشكل أساسا جيدا لمواصلة المفاوضات بلوغا للهدف المتمثل في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

ومن دواعي أسفنا انه لم يتسنّ هذا العام طرح النص المدمج على اللجنة للنظر فيه واعتماده . بيد اننا نأمل أن يتسنى إحراز نتيجة أكثر إيجابية ، العام القادم . وسوف نعمل على تيسير ذلك .

السيد أوبرايان (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تولى ممثل استراليا هذا الصباح عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.41 المعنون "الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" ، نيابة عن ٢٩ وفدا اشترك في تقديمه .

وأنا أتكلم ، الآن ، بوصفي أحد مقدمي مشروع القرار هذا ، لأؤكد اقتناع نيوزيلندا الراسخ بوجوب المضي قدما في إعداد معاهدة لحظر التجارب الشامل باعتبار ذلك مسالة ملحة . ولقد شهدنا ، بالطبع ، في السنوات الاخيرة ، تقدما حقيقيا في ميدان نزع السلاح النووي . فأخيرا بدأ خفض الترسانات النووية خفضا كبيرا ، ولكن إجراء مزيد من التخفيضات في عدد الاسلحة النووية لا يشكل شرطا مسبقا ضروريا لعقد معاهدة حظر التجارب الشامل . ونحن نتفق تماما مع ممثل ايرلندا في هذا الصدد .

ففي اعتقادنا أن لذلك الحظر أساسا منطقيا مستقلا تماما يفرض نفسه فرضا . ذلك أن أي حظر شامل للتجارب سوف يشكل قيدا أساسيا على الاسلحة النووية بالحد من الانتشار الرأسي والافقي - مما يمثل أحد الاعتبارات الحاسمة في هذا الزمن الذي يشهد تغير النظام العالمي بالنظر الى تلاشي الحرب الباردة بما كانت تنطوي عليه من تصلب في المواقف والآراء .

ونحن نعرف أن هذا الرأي يلقى تأييد الغالبية العظمى من الدول الممثلة في هذه اللجنة . ففي العام الماضي ، صوّت ١٤٥ من أعضاء الامم المتحدة مؤيدين لمشروع

القرار السابق على مشروع القرار A/C.1/45/L.41 ، المطروح علينا الآن . وفي اعتقادنا أن التأييد القوي الذي تبدى آنذاك حيال مشروع القرار السالف أسهم في إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية والتابعة لمؤتمر نزع السلاح ، بعد توقف دام سبعة أعوام . ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل فيما يتصل بمضمون هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح ، في العام القادم ، إذ أن فرض حظر شامل على التجارب النووية لايزال ، في رأينا ، يشكل متطلبا لا غنى عنه إذا كنا نود الافادة من التغيرات والفرص التي جلبها انتهاء الحرب الباردة .

وفضلا عن كون نيوزيلندا من مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.41 ، فإنها ستؤيد ، أيضا ، مشروع القرار A/C.1/45/L.31 الذي عرضه هذا الصباح ممثل المكسيك .

وكما أشار زميلي الاسترالي لتوّه ، جرت في الآونة الاخيرة مناقشات حادة ومكثفة بين مقدمي مشروعي القرارين الرئيسيين ، في محاولة للتوصل الى نص واحد يحظى بتأييد ساحق من المجتمع الدولي . فالنص الواحد يسمح للامم المتحدة بتوحيد كلمتها في موضوع له أهمية أساسية في ميدان نزع السلاح النووي ، ولقد أوضح ، هذا الصباح ، أكثر من ممثل ، في تعليلات التصويت على موضوع الجنوب الافريقي ، الغرض من استصواب توحيد كلمة الامم المتحدة .

إن إعداد نص واحد فيما يتصل بمسألة حظر التجارب سوف يعبر عن حدوث تغير حقيقي في اتجاه وجود أوضاع جديدة في عالمنا أكثر مدعاة للامل ، كما انه سيشكل إنجازا هاما في ترشيد أعمال هذه اللجنة . وهو هدف ، أعتقد اننا نتفق عليه جميعا .

وقد بدا في الآونة الاخيرة انه كان بمقدورنا بحق طرح نص مدمج على هذه اللجنة مما يُعزى إلى النهج البنّاء والمرن الذي برهنت عليه مجموعتا مقدمي مشروعي القرارين . ونحن نصادق تماما على الملاحظات التي ابداها السفير المكسيكي في هذا الصدد صباح اليوم . وتأسف نيوزيلندا ، اسوة بأيرلندا واستراليا ، أسفا شديدا لان النصين المتوازنين والواقعيين اللذين أعدتهما مجموعتا مقدمي مشروعي القرارين كأساس لنص واحد مدمج لم يلقيا في الوقت المتاح تأييد بعض الدول الاخرى . ونحن على

ثقة من أن مناقشة القضايا الواردة في هذا البند كانت لتسفر في إطار زمني أطول عن إستجابة أكثر إيجابية .

وأملنا أن تجرى مستقبلا ، وبأسلوب مناسب ، متابعة التقدم المحرز في المناقشات . فعلينا جميعا أن نتوخى في معالجة تلك المسألة نهجا بنّاءً واستشرافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أنه لم يبد أي وفد رغبته في تعليل تصويته قبل التصويت ، ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/45/L.30 بصيغته المنقحة شفويا والتي تلاها ممثل المكسيك هذا الصباح .

وقد تولى ممثل المكسيك في الجلسة الثلاثين للجنة الاولى المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، عرض مشروع القرار المعنون "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" .

أعطي الكلمة الآن لامين اللجنة ليتلو قائمة مقدميه .

السيد خيراض (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.30 هم أفغانستان ، اكوادور ، اندونيسيا ، ايرلندا ، بوليفيا ، بيرو ، سري لانكا ، السويد ، غانا ، فنزويلا ، كوستاريكا ، المكسيك ، ميانمار ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/C.1/45/L.30 بصيغته المنقحة شفويا التي تلاها ممثل المكسيك . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيـــدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتيـــن ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديـــش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيـــا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، جمهورية افريقيـــا الوسطي ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كـــوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهوريـــة الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلنـــدا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهنـد ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العـــراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهوريـــة لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريـــا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقـــر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيـــوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيـــا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريـــا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغـــال ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينـــام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلنـد ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكيـــة السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحـــدة ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيـــا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا ، اليونان ، ايسلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.30 بصيغته المنقحة شفويا ، بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ثلاثة أصوات وامتناع ١٨ عضوا عن التصويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 ، المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" . وقد تولى ممثل المكسيك عرض مشروع القرار هذا في الجلسة الخامسة والثلاثين للجنة الاولى ، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة الآن لامين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.31 هم : أفغانستان ، اكوادور ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البرازيل ، برونيي دار السلام ، بنغلاديش ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، توغو ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الرأس الاخضر ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سوريينام ، شيلي ، غانا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، كوستاريكا ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ماليزيا ، مدغشقر ، المكسيك ، منغوليا ، موريشيوس ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، اليمن ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 . وطلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، المانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/45/L.31 باغلبية ٩٨ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.41 المعنون ، "الحاجة الملحّة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" . وتولى عرض مشروع القرار هذا ممثل استراليا في الجلسة الثلاثين للجنة الاولى بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليقرأ أسماء مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدّمت مشروع القرار A/C.1/45/L.41 البلدان التالية : استراليا ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، بربادوس ، بروني دار السلام ، تايلند ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، الدانمرك ، زائير ، ساموا ، سنغافورة ، سورينام ، السويد ، فانواتو ، الفلبين ، فنلندا ، فيجي ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوّت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.41 . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، أيسلندا ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، البرازيل ، الصين ، الهند ، اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/45/L.41 باغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الادلاء ببيانات لتعليل تصويتها .

السيدة كونواي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أشرح السبب الذي جعل وفدي يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 الذي اعتمدته اللجنة توا .

إن تأييد حكومة ايرلندا الواضح والتام لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ورد منذ دقائق في بياننا بشأن مشروعي القرارين A/C.1/45/L.30 و L.41 . وكما أوضحنا في ذلك البيان نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يفوض بسرعة بإجراء مفاوضات حقيقية بغية الابرام العاجل والناجح لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وينبغي أن تشارك جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية في هذه المفاوضات .

تعرف ايرلندا الدوافع من وراء عقد المفاوضات القادمة لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . ونأمل أن يؤدي مؤتمر التعديل ، الذي ستشارك فيه على نحو بنّاء ، إلى التزام جميع الدول ، بما في ذلك على وجه الخصوص ، الدول الحائزة للاسلحة النووية ، بابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

ونلاحظ بارتياح الاتفاق بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر القادم ، الذي تم التوصل اليه في الاجتماع الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي .

بيد أن وفدي لديه بعض التحفظات بشأن الاقتراحات الواردة في مشروع القرار A/C.1/45/L.31 . نعتقد على سبيل المثال ، أنه قد يكون من الافضل للدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية أن تتوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية متابعة

مؤتمر التعديل الذي سيعقد قريبا . ويمكن أن يقدم توافق الآراء هذا إلى الجمعية العامة لاعتماده . لقد اتبعت هذه الممارسة الهامة في سياق المؤتمرات الاستعراضية المختلفة بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ونظرا لأن مشروع القرار لا يأخذ بهذه الممارسة فقد اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت عليه ، بيد أننا مع ذلك نؤيد الطلب الوارد في الفقرة ٣ بتعليق جميع تجارب الأسلحة النووية إلى أن يتم ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

السيد فاغنماكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة قدّم وفدي تعليلا مفصّلا للتصويت على موضوع التجارب النووية ، بالاضافة إلى موضوع المؤتمر الخاص بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية .

ولم يتغير موقف هولندا منذ ذلك الوقت . ويمكننا الآن أن نؤكد التزامنا بابرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية ، كهدف طويل الأجل ، تصاغ في منظور السياق الأوسع لعملية نزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووي . ولا يمكن النظر في موضوع الحظر الشامل للتجارب النووية بمعزل عن الأمور الأخرى . فالتجارب النووية عنصر أساسي في السياسة التي تستند على وجود الأسلحة النووية كوسيلة لمنع نشوب جميع الحروب ، وليس فقط الحرب النووية .

ومن ثم فإن مضمون هذه السياسة ، هو أنه يجب ، قبل تخفيض التجارب النووية وحظرها في نهاية المطاف ، أن تستتب حالة سياسية يقل فيها على نحو كبير خطر نشوب الحرب .

إن أوروبا تسعى إلى تحقيق هذه الغاية . وقد ابتدأت سلسلة من المفاوضات الشاملة ؛ وأدت بالفعل إلى تحقيق بعض النتائج ومن المأمول أن تسفر في القريب العاجل عن مزيد من النتائج المفيدة . وفي إطار العلاقات بين الشرق والغرب تدور حاليا تطورات رئيسية ، ومن نتائج هذه التطورات الاعتماد بقدر أقل على الاسلحة النووية ، وتناقص الاعتماد عليها بإطراد في المستقبل .

إن التحالف الذي تنتمي اليه هولندا تحالف دفاعي ، ولن يكون البادئ باستخدام القوة ، في ظل أية ظروف . ولا يزال هدفه استمرار السلم في أوروبا . وهولندا تعي آثار التغيرات في أوروبا . وقد رحبت في مناسبات عديدة بما تنطوي عليه هذه التغيرات من امكانيات . وكعضو في حلف دفاعي ، أدركنا أيضا أنه سيترتب على التغيرات السياسية وعلى نجاح المفاوضات بشأن جدول أعمال عريض لنزع السلاح ، تخفيض الاعتماد على الاسلحة النووية . فهذا انعكاس لتطور يترتب عليه ، نتيجة لنمط العلاقات المتغير ، اعتماد استراتيجية دفاعية جديدة تجعل الاسلحة النووية بالفعل آخر أسلحة يلجأ اليها .

لقد اكتسبت المفاوضات المختلفة قوة دفع متعاظمة . وأُحرز بالفعل نجاح بشأن بعض بنود جدول الاعمال العريض لنزع السلاح ؛ واقترب احراز النجاح بالنسبة لبنود أخرى . ومسألة التجارب النووية جزء من هذه العملية العريضة . ولا حاجة بي لأن أخوض في التفاصيل ، لكنّ صورة تحديد الاسلحة ونزع السلاح في إطار الشرق والغرب تبدو باهرة : فهناك معاهدة القوات النووية المتوسطة ، ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والمفاوضات بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، وتدابير بناء الثقة والأمن ، وتتجلى هذه الصورة أيضا في المزيد من المفاوضات في المستقبل بشأن القوات النووية الاستراتيجية ، وليس هناك مانع من أن تشمل محادثات ثانية بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ومزيد من التخفيض في القوات التقليدية . ولا يجري فقط تخفيض قواتنا التقليدية ، بل تتعزز تعزيزا كبيرا أيضا شفافية الانشطة العسكرية في أوروبا .

والآن ، وقد انتهت بنجاح المفاوضات بشأن بروتوكولات التحقق الخاصة بمعاهدة حظر تجارب العتبة ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، من الضروري أن نتطلع إلى زيادة تنفيذ عملية الحد من التجارب النووية ، التي ابتدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . أما التخفيضات الكبيرة للاسلحة النووية التي اتُفق عليها من قبل والمنتظرة في المستقبل القريب ، فينبغي أن تندرج في نهج تناولنا للمفاوضات بشأن الحد من التجارب النووية .

إننا نرجو حقيقة أن تستأنف في أقرب وقت ممكن المفاوضات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لزيادة الحد من التجارب النووية ، كإجراء وسيط . ذلك أن فرض المزيد من القيود على مستوى وعدد التجارب النووية حتى تصل إلى أدنى مستوى ، على طريق اجراء المزيد من تخفيض الاسلحة النووية وتخفيض الاعتماد عليها في الاستراتيجية الدفاعية ، سيعني احراز تقدم كبير على طريق الحظر الشامل على التجارب في الوقت المناسب .

هذا النهج هو الاعتبار الاساسي الذي استند اليه تصويتنا على قضايا التجارب النووية وعلى مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الشامل للتجارب . حقا إن مشاريع القرارات A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 و A/C.1/45/L.41 تتعارض مع هذه السياسة ، ولذلك لا نستطيع أن نؤيدها تاييدا مطلقا ، مهما يبلغ مدى موافقتنا على أنه ينبغي أن تكون النتيجة النهائية لجهودنا المشتركة ابرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب .

ولتحقيق هذه الغاية أيضا ترى هولندا أن من الضروري والاساسي بذل المزيد من الجهود في سبيل مختلف قضايا حظر التجارب المترابطة في مؤتمر نزع السلاح . ولا يزال هناك قدر كبير من العمل الاساسي المتعدد الاطراف ينبغي الاضطلاع به حتى نكون جاهزين على مستوى متعدد الاطراف لابرام اتفاقية شاملة لحظر التجارب عندما يصبح الوقت مناسبا . لذلك ، لا يزال هناك قدر كبير من العمل المضموني الذي يتعين القيام به في مؤتمر نزع السلاح ، مثل العمل المتعلق بقضية التحقق والامتثال وكذلك العمل المتعلق بعناصر أخرى تتصل بحظر التجارب النووية ، ونحن نرحب باستئناف العمل على التجارب

النووية في اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح . ونأمل أن يستمر هذا العمل في وقت مبكر من عام ١٩٩١ عندما يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله .

ومع تسليمنا بأن الحظر الشامل للتجارب لا يزال مناسبا تماما بوصفه هدفا ضروريا ، فإن وفدي مقتنع أنه يجب تناوله بوصفه جزءا من عملية نزع السلاح . فالحظر الشامل للتجارب لا يمكن تناوله بمعزل عن غيره . وهذا هو جوهر المشكلة التي نواجهها بالنسبة لمشروع القرار A/C.1/45/L.31 المتصل بمؤتمر التعديل وذلك من حيث المفهوم والتنظيم . وكما قلت للتو ، فإن فرض مثل هذا الحظر يتطلب قدرا كبيرا من العمل المضموني المسبق . ولذلك فإن مؤتمر التعديل ، الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ، لن يكون بكل تأكيد طريقا مختصرا نحو الحظر الشامل للتجارب .

لهذه الأسباب نفسها لا يمكننا أن نؤيد الاقتراحات الواردة في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من مشروع القرار A/C.1/45/L.31 ، التي تتوخى استمرار جهود التعديل المحددة . فمثل هذه العملية الدائمة القائمة على افراد حظر التجارب بالذكر لن تكون مثمرة في رأينا ، وبالتالي ، لن تفضي إلى الهدف الذي ننشده جميعا .

أما وقد قيل هذا ، فإن وفدي لن يفوته اغتنام الفرصة الطيبة التي يوفرها مؤتمر كانون الثاني/يناير لاجراء تبادل صريح وبناء للآراء بشأن الموضوع .

السيد دونوواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنسبة لتصويت اليابان على مشاريع القرارات A/C.1/45/L.30 و L.31 و L.41 ، التي جرى التصويت عليها للتو ، أود أن أقول ما يأتي عن موقف اليابان من قضايا التجارب النووية .

علّقت اليابان باستمرار أهمية كبيرة على تحقيق حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه في وقت مبكر ، وشاركت على الدوام بنشاط في الجهود الرامية لتحقيق هذا الهدف في مؤتمر نزع السلاح وفي محافل دولية أخرى . وفي نفس الوقت ، يتعيّن تحقيق حظر التجارب دون تعريض أمن الدول للخطر . لذلك ، يبدو لنا أنه من غير المنطقي أن نحاول تحقيق حظر شامل للتجارب دفعة واحدة بمجرد ابرام اتفاق أو تعديل الاتفاقية القائمة . وتعتقد اليابان أن نهج الخطوة خطوة هو أفضل طريق ، وأنه في المحصلة النهائية أسرع طريق أيضا ، لتحقيق حظر شامل للتجارب .

واليابان مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح يوفر أفضل قناة لتحقيق هدف الحظر الشامل للتجارب الذي نتشاطره . لذلك ، تقدر اليابان تقديرا كبيرا اعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح هذا العام ، ويحدوها أمل قوي أن يعاد تشكيل اللجنة في بداية مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ مع تمتعها بنفس الولاية التي كانت لها هذا العام بغية مواصلة القيام بعمل مضموني حيال جميع جوانب حظر التجارب الشامل على أساس تقييم موضوعي للحالة الحقيقية ، بما في ذلك التقدم الهام الذي أحرز في محادثات التجارب النووية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

نظرا لأنه لا يبدو أن مشروع القرار L.30 يعكس هذا النهج الواقعي ، فإن اليابان ستمتنع عن التصويت عليه ، حتى وإن كان هدف اليابان هو نفس هدف البلدان التي اقترحته .

وبالنسبة لمشروع القرار A/C.1/45/L.31 ، ترى اليابان أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب يتيح فرصة أخرى لمناقشة مختلف السبل الكفيلة بتحقيق حظر شامل للتجارب ، وترجو أن تنتهي المناقشات في هذا المؤتمر على نحو بنّاء بقدر الامكان عن طريق التعاون والتفاهم المتبادل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، ستشترك اليابان في المؤتمر . وفي الوقت ذاته ، ترى اليابان مع ذلك أن التوصيات الواردة في الفقرتين ٤ و ٥ من منطوق مشروع القرار ستؤدي إلى تكرار لا لزوم له لاعمال مؤتمر نزع السلاح .

السيد ليمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الولايات المتحدة الكلمة لتعليل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/45/L.30 ، المعنون "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" ، ومشروع القرار A/C.1/45/L.31 ، المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية" ، ومشروع القرار A/C.1/45/L.41 ، المعنون "الحاجة الملحّة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" .

إن الولايات المتحدة مازالت ترى أن المفاوضات بشأن اجراء تخفيضات كبيرة محققة للاستقرار ويمكن التحقق منها بفعالية في الترسانات النووية الحالية وتحقيق هذه التخفيضات ، هما أفضل السبل للتصدي للتهديدات التي تشكّلها الأسلحة النووية ، ولتعزيز أهداف تحديد الأسلحة النووية . إن الحظر الشامل للتجارب النووية لا يمكن أن يؤدي إلى أي تخفيضات في الأسلحة النووية ، ولن يعالج التهديدات التي تشكّلها هذه الأسلحة .

إن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالحد من التجارب النووية تقوم على نهج الخطوة خطوة . وعقب توقيع الرئيسين بوش وغورباتشوف على بروتوكولي التحقق الهامين المتعلقين بمعاهدة عتبة حظر التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أعربت الهيئات التشريعية المختصة لكلا الطرفين مؤخرا عن قبول المصادقة على هاتين المعاهدتين . ونحن نقدّر اعتراف مشروع القرار A/C.1/45/L.41 بالابرام الناجح للبروتوكولين . ويتضمن هذان البروتوكولان تقنيات

جديدة ومعقّدة لازمة لتوفير التحقق الفعال للمعاهدتين ، بما في ذلك القياس الموقعي المباشر لقوة التفجيرات . إن طبيعة وتعقّد احكام التحقق هذه - وهما امران لم يسبق لهما مثيل - يتطلبان أن نكتسب بعض الخبرة بهما باعتبارهما دليلا يهدي إلى أنسب الخطوات لفرض قيود أخرى على التجارب النووية . ويقوم هذا النهج على افتراض بسيط هو أنه ينبغي لنا أن نتعلم كيف يمكن أن يؤدي نظام التحقق الذي اتفق عليه لتسوه وظيفته كأفضل أساس ضروري لصياغة أو لقبول اقتراحات تستند اليه .

وبمجرد أن نضع هذين البروتوكولين موضع التطبيق ، ستكون الولايات المتحدة على استعداد لاقتراح مفاوضات بشأن احتمال فرض مزيد من القيود على التجارب النووية ، تعتبر معقولة من وجهة نظر الأمن القومي ، وتسهم في الاستقرار ، وتسمح مع ذلك بتحقيق ردع فعّال ومأمون يمكن التعويل عليه .

ومع ذلك فنحن مقتنعون بأنه ، طالما أن الولايات المتحدة مضطرة لأن تعتمد على الأسلحة النووية للردع ، فلا بد أن يكون لدينا برنامج تجارب معقول يكفل المصداقية والأمان لقواتنا . وفي هذا الصدد ، لم تهتد الولايات المتحدة إلى أي قيود أخرى يمكن فرضها على التجارب النووية تزيد عن القيود الواردة الآن في معاهدة عتبة حظر التجارب ، والتي تكون في صالح الأمن القومي لبلدي .

ومازال حظر التجارب النووية الشامل هدفا طويل الأجل للولايات المتحدة ، ونحن نرى أنه ينبغي النظر إلى هذا الحظر في سياق عصر لا نحتاج فيه إلى الاعتماد على الردع النووي لكفالة الأمن والاستقرار الدوليين ، عصر توصلنا فيه إلى تخفيضات كبيرة واسعة المدى في الأسلحة يمكن التحقق منها بفعالية ، وإلى امكانات تحقق محسّنة إلى حد بعيد ، وإلى تدابير لبناء الثقة واسعة النطاق ، وإلى توازن أكبر في القوات التقليدية .

يتضمن مشروع القرار A/C.1/45/L.30 المعنون "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" ، أحكاما عديدة لا يسع الولايات المتحدة أن توافق عليها ، ومنها القول بأن حظر جميع التجارب النووية أمر يتسم بأولوية عليا ، والدعوة إلى اجراء مفاوضات بشأن الوقف الكامل لهذه التجارب .

كما أن مشروع القرار A/C.1/45/L.31 ، الذي يتناول مؤتمر التعديل المقبل للدول الأطراف في معاهدة حظر التجارب المحدود ، يتضمن عددا من الأحكام التي لا يسعنا الموافقة عليها . فهو يسعى خطأ ، في اعتقادنا ، إلى التدخل في أمور تقع في إطار اختصاص ذلك المؤتمر وحده . إن الولايات المتحدة تعتبر معاهدة حظر التجارب المحدود صكا قيّما جدا لتحديد الأسلحة لا ينبغي المساس به . ولهذه الأسباب وغيرها صوت وفدي ضد مشروع القرار A/C.1/45/L.31 .

وكطرف في معاهدة حظر التجارب المحدود ، فإن الولايات المتحدة لا تؤيد مؤتمر التعديل ، وستعارض التعديل المقترح لتحويل المعاهدة إلى معاهدة حظر شامل للتجارب . ومع ذلك ، وبوصفها الوديع لهذه المعاهدة ، تقيدت الولايات المتحدة بصدق بالتزاماتها ، واشتركت مع الوديعين الآخرين في الإعداد للمؤتمر المزمع عقده في نيويورك من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

أما بالنسبة لمشروع القرار A/C.1/45/L.41 ، المعنون "الحاجة الملحّة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" ، فإن غالبية أحكامه تعكس الفرضية الأساسية المجسدة في عنوانه . وكما أشرت آنفا ، لا توافق الولايات المتحدة على تلك الفرضية ، وهي تنظر إلى الحظر الشامل للتجارب باعتباره هدفا طويل الأجل . وبناء عليه ، تأسف الولايات المتحدة أن تضطر مرة أخرى إلى التصويت ضد مشروع القرار هذا .

وفي حين تعارض الولايات المتحدة اجراء مفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب ، فإنها مازالت على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء لانشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح بولاية لا تفاوضية تجيز لها اجراء دراسة مضمونية لمسائل محددة تتصل بحظر التجارب النووية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالهيكل والنطاق والتحقق والامتثال . وقد أنشئت لجنة مخصصة على هذا الأساس في تموز/يوليه الماضي . ويسر الولايات المتحدة أن هذه اللجنة المخصصة قد أنشئت ، وأنها اشتركت اشتراكا كاملا في أعمالها . ونحن نعتقد أن الولاية التي ووفق عليها في تموز/يوليه الماضي تكفي للسماح باجراء مناقشات مجدية . وباستثناء أي أحداث غير متوقعة ، فمن المرجع أن تنضم الولايات المتحدة مرة أخرى إلى توافق الآراء لاعادة انشاء اللجنة المخصصة في عام ١٩٩١ .

السيد هولي (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلّل تصويت وفدي على مشاريع القرارات A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 و A/C.1/45/L.41 في المجموعة ١١ .

بالنسبة لبلدي ، تعتبر مسألة وقف التجارب النووية ذات أهمية قصوى لأنها مسألة أساسية بالنسبة للأمن والاستقرار الدوليين . فالهدف هو وقف التجارب الكامل والنهائي والقابل للتحقق . ومع ذلك ، مازالت بلجيكا تؤيد النهج الواقعي لهذه المسألة في سياق نزع السلاح الأوسع نطاقا . ولذلك نرى أن وقف التجارب النووية التجريبية لا يمكن تحقيقه إلاّ في نهاية عملية تدريجية .

ويود بلدي أن يرى في الاتفاقات التي أبرمت بالفعل ، مقدمات لهذه العملية ، ونحن نأمل أيضا أن يكون لدينا في المستقبل القريب دليل جديد على حُسن النوايا المتبادلة بين من يملكون الأسلحة النووية . فمن غير الواقعي أن نطالب بشدة ، بالوقف الفوري لكل التجارب . إن الدول المعنية أعربت من قبل عن اعتزامها السير في الاتجاه الصحيح بتخفيض عدد تجاربها ، والحد من الظروف التي يمكن أن تجرى فيها هذه التجارب ، وخفض قوتها .

ولهذه الأسباب ، فإن وفدي ، وإن كان يأسف لعدم التوصل إلى مزج واقعي متوازن ، بين مشروعي القرارين A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.41 يقبله الجميع ، يفضل مشروع القرار الأخير الذي يركز على أعمال اللجنة الخاصة التي استطاعت استئناف أنشطتها في الدورة السابقة بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير ياماداً والسفير دوونواكي ، وعلى أعمال الفريق المخصص من الخبراء العلميين .

ونشعر أيضا بأنه ليس من المناسب من حيث التوقيت ولا من الأمور الملائمة أن نحاول التأثير بواسطة قرار على مؤتمر التعديل الذي تحكمه الأحكام الواردة في نص صيادي .

وأود في هذا الصدد أن أؤكد أن بلدي سيشارك بحماس وبحسن نية في ذلك المؤتمر رغم أننا نشك في قدرته الحقيقية على حسم المشكلة التي تهمنا جميعا .

ويورد مشروع القرار A/C.1/45/L.31 عدة نهج لا تتطابق مع موقفنا . فنحن نؤيد الجهود الواقعية والمحددة . ومشروع القرار يسعى أيضا إلى تمديد انعقاد المؤتمر إلى ما بعد الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ المذكورة في الفقرة ١ من المنطوق . كما أنه يحوّل تقريبا المؤتمر إلى هيئة دائمة في الفقرتين ٤ و ٥ من المنطوق .

السيد شادها (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتكلم عن مشروعي قرارين يعنيان بموضوع حظر التجارب النووية ، وهما A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.41 .

يعد موضوع حظر التجارب على الأسلحة النووية من المسائل ذات الأولوية المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف لمدة تقرب من ٣٦ سنة . ويتمثل الهدف الذي تكرر تأكيده بوضوح في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ فيما يلي :

"السعي إلى تحقيق وقف لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد" . (الأمم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٤٨٠ ، رقم ٦٩٦٤)

ولقد صوّت وفد بلدي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.30 . ومع ذلك ، فإننا نلاحظ أن نطاق المعاهدة على النحو المبيّن في مشروع القرار A/C.1/45/L.30 يتعارض مع النطاق المقبول بشكل عام لمثل هذه المعاهدة . وفي رأينا أن نطاق عملنا قد حدده بوضوح الاعلان الوارد في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ التي أشرت اليها توا . وعلى ذلك فإن تصويتنا تأييدا لمشروع القرار هذا

لا يخلّ بموقفنا فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي سيجري التفاوض بشانها في مؤتمر نزع السلاح على النحو المتوخى في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

إن وفد بلدي لم يتمكن من تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/ L.41 . فنحن نعتبر توصيات الجمعية العامة مدخلات حاسمة في عملية المفاوضات التي تجري في مؤتمر نزع السلاح . وفي رأينا أنه بوسع الجمعية العامة بالتأكيد أن توصي بهذه المسالة بدرجة الحاحية للعمل تفوق ما هو وارد في مشروع القرار A/C.1/45/L.41 . وينبغي أن يبيّن هدف التفاوض حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب بعبارات واضحة في توصيات الجمعية العامة . ونحن على وعي بالمحادثات الثنائية الجارية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول موضوع التجارب النووية . غير أننا نرى ، كما أعلن زعماء دول مبادرة الدول الست للسلم في اعلان استكهولم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ :

"[أن] أي اتفاق يُفسح المجال لاستمرار التجارب لن يكون مقبولا" .

(A/43/125 ، المرفق ، ص ٥)

ويود وفد بلدي كذلك أن يحث جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على أن توقف تجاربها إلى أن يتم ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب وذلك لتسهيل عملية التفاوض حول هذه المعاهدة .

السيد دا كوستا إي سيلفا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مما يؤسفني أن وفد بلدي لم يستطع التصويت تأييدا لمشروع القرار A/C.1/45/L.41 . فقد كان يحدونا الامل في أن تعتمد اللجنة الاولى هذا العام مشروع قرار واحد بشأن مسالة وقف جميع التجارب النووية في كل البيئات وإلى الابد . ولئن كان مشروع القرار هذا قد لا يعتمد بتوافق الاراء نظرا لموقف دول معيّنة فإنه سيوجه رسالة سياسية واضحة لا لبس فيها تعبّر عن تأييد المجتمع الدولي الساحق لحظر التجارب النووية . وسنكون قد أعطينا زخما اضافيا للجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى . إن وفد بلدي ، إذ وضع في الاعتبار اعادة انشاء اللجنة

المخصصة في مؤتمر نزع السلاح هذا العام لبحث هذه المسألة ، فإنه وجد من العسير عليه أن يفهم لماذا لم يتيسر الابقاء على اتفاق يمكن فيه اسناد ولاية ملائمة مرة أخرى إلى اللجنة المخصصة بغية متابعة هدف التفاوض الذي أنشئ مؤتمر نزع السلاح من أجله .

وكما يستدل بوضوح من تصويتنا الايجابي تأييدا لمشروعي القرارين A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 ، فإن البرازيل ستواصل بنشاط في مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل المعنية متابعة هدف وقف جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول في كل البيئات وإلى الأبد .

السيدة كورتين (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مما يؤسفنا أن استراليا امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 المعني بمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب . وكما تدرك جميع الوفود ، فإن استراليا تعلّق أهمية قصوى على التوصل على نحو عاجل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . لقد صوتنا تؤا على مشروع القرار الذي قدمته استراليا ضمن بلدان أخرى بشأن هذه المسألة ، ويسرنا أنه حظي بتأييد واسع النطاق . غير أننا اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 لعدة أسباب . أولا ، لا تزال استراليا ترى أن مؤتمر نزع السلاح ، لكونه المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد لنزع السلاح ، فإنه المحفل الملائم الذي يمكن التفاوض فيه حول الحظر الشامل للتجارب . ثانيا ، تتجه الفقرتان ٤ و ٥ من منطوق القرار إلى الحكم مسبقا على نتيجة القرارات التي ستتخذها على نحو صائب الدول أطراف المعاهدة في المؤتمر في شهر كانون الثاني/يناير . ولا يحق للجنة الأولى أن تضطلع بمثل هذه المسؤولية .

مع ذلك ، فإن استراليا قامت وستواصل القيام على نحو بنّاء بدور الطرف الفعّال في العملية التي شرعت فيها مجموعة كبيرة من الدول . وسنبذل جهدنا لضمان أكبر انجاز ممكن فيما يتصل بالحظر الشامل للتجارب في ذلك المؤتمر ، وخصوصا فيما يتعلق بمسألة التحقق الهامة .

السيد أدانك (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت نيوزيلندا على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" .

تدرك الوفود في هذه اللجنة ادراكا تاما أن نيوزيلندا تلتزم التزاما قويا ببرنامج معاهدة حظر شامل للتجارب من شأنها أن تحظر التجارب النووية في جميع البيئات إلى الأبد . وعلى ذلك ، نرحب بالمؤتمر المقبل لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب نظرا لأننا نعتقد أن ذلك المؤتمر سيتيح فرصة لاجراء مناقشة واسعة النطاق لمسائل حظر التجارب تستطيع فيها كل الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أن تشترك على قدم المساواة .

ويسرنا أن نلاحظ أنه قد ساد مناخ بنّاء في الاجتماع التنظيمي لهذا المؤتمر الذي عقد في أوائل هذا العام ، مما ضمن التغلب على الصعوبات الاجرائية المرتبطة بعقد المؤتمر . ويحدونا الأمل في أن يسود مناخ بنّاء مماثل في المؤتمر الذي سيعقد في شهر كانون الثاني/يناير .

لذلك كان بودّ نيوزيلندا أن تؤيد مشروع القرار المتعلق بمؤتمر كانون الثاني/يناير ، ولكن الصياغة التي وردت في مشروع القرار A/C.1/45/L.31 أوجدت لنا بعض الصعوبات .

ونحن ، بصفة خاصة ، لنا تحفظات على الفقرتين ٤ و ٥ نظرا لأنهما ترميان إلى إصدار أحكام إجرائية مسبقة يمكن فقط أن تتخذها الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في المؤتمر القادم . ومع ذلك ، نود أن نكرر أن نيوزيلندا ستشارك على نحو نشط بنّاء في مؤتمر كانون الثاني/يناير المقبل على أمل أن تتمكن من الإسهام في التحقيق المرتقب للحظر الشامل للتجارب . ونحن نشجع كل الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي على أن تحذو نفس الحذو .

السيد مانجوسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي أن يعلل تصويته على مشاريع القرارات التي اعتُمدت توا وهي A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.31 و A/C.1/45/L.41 المتعلقة بمسألة حظر التجارب النووية . إن الاتحاد السوفياتي مؤيد مقتنع لحظر التجارب النووية وتهيئة الظروف اللازمة لتسوية هذه المسألة على الفور ، إذ أننا نرى أن ذلك سييسّر دمج الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف . إن العمل المتوازي هنا ليس له ما يبرره فحسب بل إنه ضروري . ومن ثم ، فإننا على استعداد لأن نعمل صوب تحقيق هذا الهدف عن طريق المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة ، وفي مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، وفي مؤتمر التعديل القادم للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . ونعتقد أن برلمانات شتى البلدان والرأي العام فيها يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في ذلك .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكّر بالمقترح الأخير الذي قدمه مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي بخصوص إجراء استفتاء برلماني عالمي بشأن هذه المسألة .

لقد أيّدنا مشروع القرار المقدم من استراليا والمكسيك بشأن الحاجة الملحّة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وإيقاف كل التفجيرات . ونود أن نعبّر عن أسفنا الشديد لفشل المحاولات الرامية إلى دمج هذين المشروعين المتشابهين في هدفهما النهائي . إن أعمالنا لم تكلل بالنجاح هذا العام . ويحدونا الأمل في أن يتسنى في الدورة القادمة اعتماد مشروع قرار واحد بشأن هذه المسألة .

وبالنسبة لمشروع القرار A/C.1/45/L.31 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" ، فإن الاتحاد السوفياتي ، وهو الحكومة الوديعة لهذه المعاهدة ، يؤيد منذ البداية فكرة عقد مؤتمر لتعديل المعاهدة لجعلها قابلة للتطبيق أيضا على التفجيرات الجوفية . ونعتقد أن هذا المؤتمر سيعقد في جو خال من المجابهة وسيتخذ خطوات ملموسة تفضي إلى حظر عام وكامل على إجراء التجارب النووية . وعلى هذا المنوال سيعمل الاتحاد السوفياتي في المؤتمر القادم المقرر عقده في كانون الثاني/يناير المقبل .

لقد صوّت الوفد السوفياتي لصالح مشروع القرار A/C.1/45/L.31 . لكننا في نفس الوقت نرى أن بعض فقرات المنطوق الواردة في مشروع القرار تحكم مسبقا ، إلى حد ما ، على المقررات التي ستتخذ في المؤتمر المقبل . ونحن على ثقة بأن التوصيات المتعلقة بالخطوات القادمة ستتبلور بل وتُعتمد في المؤتمر نفسه .

السيد ياندل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنسبة لمشروع القرار A/C.1/45/L.31 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" ، يود الوفد النمساوي أن يبرز النقاط التالية . لقد دأبت النمسا دوما على المناداة القوية بحظر شامل للتجارب ، لأن هذا التدبير وحده هو الذي يشكل الضمان ضد انتاج الاسلحة النووية أو تطويرها أو تحسينها . إن الحظر الفعال للتجارب من شأنه أن يكون أداة قيّمة للغاية من أجل تحقيق نزع سلاح نووي حقيقي . وأذكّر بأن حكومة بلادي قد تقدمت بنداء عام إلى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تطالبهما فيه بالوقف الفوري للتجارب النووية وبالبدء فورا في المفاوضات الرامية إلى تحقيق حظر شامل للتجارب . لقد بُذلت محاولات شتى لتحقيق هذا الحظر . وقد كانت إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه الماضي بادرة مشجعة . ويحدونا الامل في أن يتسنى التوصل سريعا إلى اتفاق بشأن الولاية التفاوضية لهذه الهيئة لأننا نرى أن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل يمكن التفاوض فيه على الحظر الشامل للتجارب . ويحدونا الامل في أن تشارك الدول

المعنية في هذه المساعي بأسلوب مرن بنّاء نظرا لأن الحظر الشامل للتجارب ضرورة ملحّة .

وفي ضوء هذا الاقتناع ، يسعد وفد بلادي أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.41 المعنون "الحاجة الملحّة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" . وفي هذا السياق ، نود أن نثني على الوفود التي حاولت أن تدمج بين مشروعي القرارين A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.41 لأن التوصل إلى نصّ موحد بشأن هذا الموضوع يعد إنجازا بالغ الاهمية . ولسوء الحظ ، ومما يثير بالغ الاسف بالنسبة لوفد بلادي ، أن الجهود الرامية إلى ذلك قد باءت بالفشل . مع ذلك ، نأمل مخلصين في أن يتسنى في السنة القادمة دمج النصين المعنيين .

سيعقد في كانون الثاني/يناير المقبل مؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ، وهو يرمي أيضا إلى التمكّن من تحقيق حظر شامل للتجارب . وستسهم النمسا في هذا المؤتمر بروح الصراحة والتعاون والنشاط ، انطلاقا من التزامها الطويل بتحقيق حظر شامل للتجارب . إن المناقشات المتوقعة ستوضح بالتأكيد شتى الآراء وبذلك يزداد التفاهم المتبادل . ورغم أن المؤتمر يمكن أن يستخدم في حد ذاته كتدبير من تدابير بناء الثقة ومجالا لتوضيح شتى الافكار حول الحظر الشامل للتجارب ، فإنه من غير المتوقع أن يتسنى تحقيق حظر شامل للتجارب داخله . إننا لم نتمكن - لسوء الحظ - من تأييد مشروع القرار A/C.1/45/L.31 بسبب صياغته . ولو كان أُجري تصويت منفصل على الفقرة ٣ من المنطوق لأسعدنا التصويت لصالح هذا الحكم الذي يطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تعلّق جميع تجارب التفجيرات النووية بوقف متفق عليه أو بوقف انفرادي .

السيد إلم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 الذي اعتمدته اللجنة توا . وستشارك السويد في مؤتمر التعديل بهدف الإسهام في عمله إسهاما بنّاء . إن إحراز نتيجة ناجحة للمؤتمر إنما يحتم مشاركة كل الدول الاطراف في معاهدة حظر تجارب الاسلحة

النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وقد اتسمت العملية التحضيرية بروح التوفيق في إيجاد الحلول العملية للمسائل الهامة المعلقة . ومن المأمول فيه أن يصبح هذا النهج أيضا السمة المميزة للإجراءات التي تتخذ إبان مؤتمر التعديل نفسه . إن مشروع القرار يتضمن توصيات تتناول تفاصيل تنظيم العمل المضموني لمؤتمر التعديل ، وفي رأي السويد أن هذه المسائل ينبغي تناولها في المؤتمر نفسه وبموافقة أطراف المعاهدة . ولهذه الأسباب امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اضطرت فرنسا مرة أخرى لأن تصوّت ضد مشاريع القرارات التي تتناول حظر التجارب النووية ، وخاصة بالنسبة لمشروعي القرارين A/C.1/45/L.30 و A/C.1/45/L.41 لأسباب ذكرناها مرارا وتكرارا فيما مضى . ويرى وفد بلادي أن حظر التجارب النووية لا يمكن إلاّ أن يكون جزءا من عملية نزع سلاح نووي فعالة وفقا للفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لدورة عام ١٩٧٨ الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

ويينبغي أن يصبح هذا الحظر ممكنا بفضل إحراز تقدم كاف في مجال نزع السلاح النووي حتى نرمي أساس الأمن الدولي ولا نعرضه للخطر بأي حال من الاحوال . ومن ثم لا يمكن اعتبار هذا الحظر شرطا مسبقا للخفض الكبير في الترسانات النووية للدولتين النوويتين الرئيسيتين الحائزتين لمعظم الأسلحة ، ولا أن يعلو في أولويته على هذا الخفض .

وقد اختارت فرنسا نظام الدفاع المستقل الذي يرتكز على قوة الردع عند الحد الادنى اللازم . ولضمان مصداقية تلك القوة ، يتعين على فرنسا الاستمرار في إجراء التجارب ، وهي ضرورية لأسباب تكنولوجية . وقد خفضنا العدد السنوي لهذه التجارب من ثمان إلى ست . وتعتنق فرنسا في هذا الصدد سياسة الشفافية ، التي دعتها ، أولا ، إلى إخطار الدول الاخرى بكل تجربة وإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بتلك التجارب كل عام ، كما دعاها أيضا ، ثانيا ، إلى فتح مراكز تجاربها أمام بعثات دولية من علماء مستقلين ، شهدوا بأن التجارب الفرنسية لا تضرّ بالسكان ولا بالبيئة .

ويود وفد فرنسا أيضا أن يوضح ، من أجل التسجيل ، أن فرنسا لم تشترك في التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.31 .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوّتنا مؤيدين لمشروع القرار A/C.1/45/L.30 ، وامتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.41 ، لان المشروع الاول يعبّر على نحو كاف عن الحاجة العاجلة والاولوية التي تعلقها الارجنتين على مسالة إبرام معاهدة تحظر إجراء التفجيرات التجريبية النووية من جانب جميع الدول وفي جميع الاوقات . وفي رأينا أنه لا توجد أي حجة مقنعة تبرر إرجاء إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح .

ومع ذلك فقد أيّدنا بروح بنّاءة وبأفق واسع ، الجهود التي استهدفت المزج بين الآراء التي تنتمي إلى المدارس المختلفة في التفكير حول هذا الموضوع في نصّ واحد ، ونعرب عن امتناننا لمقدمي مشروعي القرارين كليهما ، ولاسيما وفديّ استراليا والمكسيك ، اللذين كنا على استعداد لدعم الجهود التي بذلاها تأييدا لنصّ توفيقي موحد ، بالرغم من أننا كنا نفضل نصا أقرب إلى مشروع القرار L.30 الذي

موّتنا لصالحه . ويؤسفنا أن بعض الوفود لم تبد نفس الاستعداد للتوفيق حول موضوع لا يستطيع الانتظار طويلا بسبب طبيعته الملحّة . ومازلنا نأمل أن تمعن هذه الوفود التفكير في هذا الموضوع بحيث يمكننا إحراز تقدم بشأن الجوانب الموضوعية لمختلف المسائل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ١٠ ولاسيما مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 المعنون "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : تقرير هيئة نزع السلاح" . وقد عرض ممثل اندونيسيا هذا المشروع في الجلسة ٣٨ للجنة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأعطي الكلمة لأمين اللجنة ليتلو قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشترك في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 الوفود التالية : الارجنتين ، استراليا ، اكوادور ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، توغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، السويد ، الصين ، الكاميرون ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب مقدمو هذا المشروع عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو ؟

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للوفود الراغبة في تعليل مواقفها بعد أن تبت اللجنة في مشروع القرار .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعد الوفد الفرنسي أنه استطاع أن ينضم إلى توافق الآراء الخاص بمشروع القرار A/C.1/45/L.12/Rev.1 .

ومع ذلك ، فإننا نعتقد أنه من الضروري ، فيما يتعلق بالفقرة ٤ من منطوق هذا المشروع ، أن نذكّر بأن تقرير هيئة نزع السلاح عن البند ٧ من جدول الأعمال ، الخاص بنزع السلاح البحري ، لم يعتمد رسميا من جانب الهيئة ، وأن النتائج والتوصيات التي توصل إليها فريق المشاورات ترد في ورقة عمل أعدها الرئيس ، وهي مرفقة فقط بتقرير الهيئة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشاريع القرارات التالية الواردة في المجموعة ١٣ : A/C.1/45/L.10 و A/C.1/45/L.49 و A/C.1/45/L.53/Rev.1 .

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيان ، بخلاف تعليل مواقفها بشأن مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ١٣ .

السيد جاياسنغ (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حينما تولّى وفدي عرض مشروع القرار المتعلق بالبند ٦١ من جدول الأعمال "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" ، بالنيابة عن دول عدم الانحياز الأعضاء في هذه اللجنة ، أُتيحت له الفرصة ليشير إلى وجود رغبة حقيقية لدى المجتمع الدولي للعمل من أجل إنشاء نظام دولي يتجه بشكل مطرد نحو تقليل الاعتماد على القدرات العسكرية وما يتصل بها من أنشطة . كما أن هناك تفاهما ، يكتسب تأييدا واسع النطاق ، حول ضرورة أن تعالج هذه القضايا على المستويين العالمي والاقليمي . وقد اتخذت البلدان المتفوقة عسكريا ، وبصورة خاصة الدولتان العظميان ، بعض الخطوات المشجعة في هذا الصدد ، وإن كانت هذه التدابير تقصر كثيرا عن الأهداف المنشودة . واننا نعتقد أيضا أن التدابير الجماعية يجب أن تلعب دورا كبيرا في المساعي التي نبذلها لتحقيق سلم وأمن دوليين دائمين . ويتعين في هذا الصدد أن تتكامل الجهود العالمية مع الجهود الاقليمية . وبما أن ذلك هو هدفنا المشترك ، فإن الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي لابد وأن يحظى باهتمامنا الجاد .

إن التطورات التي شهدتها منطقة المحيط الهندي والمناطق المجاورة لها مؤخرا تدعو بدورها أيضا إلى دراسة هذا الاقتراح بمزيد من العناية بغية التحقق من كيفية إسهام منطقة السلم في إرساء الاستقرار في المنطقة . وهذا الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي لابد وأن يكون عملية طويلة وممتدة ، تستلزم تشجيع الأطراف المعنية وتأييدها ، ولابد أن تقوم على توافق الآراء . وريثما يتم توفير هذه البيئة المواتية يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل متابعته لهذا الاقتراح الهام سواء في إطار اللجنة المخصصة للمحيط الهندي أو خارجها .

ترى بعض الدول الاعضاء أن اللجنة المخصصة لم تحقق النتائج المتوقعة ومن ثم يجب حلها أو تخفيض أنشطتها . وإخفاق اللجنة في إنجاز عملها لا يرجع بأي حال إلى سوء أدائها ، بل انه برهان واضح على تعقيد المسائل التي يشملها هذا العمل . وهذه المسائل تتضمن ، إلى حد بعيد ، عددا كبيرا من مجالات اهتمام الدول الاعضاء ، من داخل المنطقة وخارجها على حد سواء .

وقد شهدت السنوات الماضية محاولات للتوفيق بين آراء الدول الاعضاء المتباينة وأمكن تحقيق تقدم كبير في هذا المجال . وفيما يتعلق بالجانب الاجرائي للاعمال التحضيرية للمؤتمر ، استطاعت اللجنة المخصصة وضع الصيغة النهائية لجدول أعمال مؤتمر كولومبو . كما أحرزت اللجنة المخصصة تقدما كبيرا في قراءة مشروع النظام الداخلي أثناء دورة الربيع لهذا العام . وفيما يتعلق بالجانب المضموني للاعمال التحضيرية ، فإن اللجنة المخصصة تنظر في وثيقة تشتمل على عناصر تفصيلية إلى حد ما ، وقد تؤخذ هذه العناصر في الاعتبار عند إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر كولومبو . غير أن اللجنة المخصصة رأت أن من الضروري استكمال الاعمال التحضيرية المتبقية قبل عقد المؤتمر المرتقب منذ فترة طويلة .

وفي ضوء ذلك ، طُلب من رئيس اللجنة التشاور مع الحكومة المضيفة والتأكد من استعدادها لاستضافة المؤتمر في عام ١٩٩٣ بدلا من عام ١٩٩١ . ولعل اللجنة تعلم أن حكومة سري لانكا قد وافقت على هذا الطلب . وبناء على ذلك ، تقرر عقد مؤتمر كولومبو عام ١٩٩٣ كما يتبين من الفقرة ٧ من مشروع القرار المعروض على هذه اللجنة .

ويحدو وفدي الامل الصادق أن تتمكن الدول الاعضاء التي تركت اللجنة المخصصة من العودة إليها . كما يود وفدي أن يدعو الوفود التي قررت عدم الاشتراك في عمل اللجنة المخصصة هذا العام أن تعيد النظر في هذا القرار . وتأتي هذه الدعوة ، بصورة خاصة ، في ضوء مناخ التعاون السائد في العلاقات الدولية . وإننا نسلّم بوجود اختلافات كبيرة في تفسير إعلان ١٩٧١ ومدى قابليته للتطبيق . غير أنه لن يتسنى تقليل هذه الاختلافات إلا من خلال حوار يهدف إلى البحث عن أسس مشتركة لتنفيذ الاعلان .

إن ملاءمة الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة سلم في المحيط الهند
المجتمع الدولي له قد ثبتا بوضوح في العام الماضي ، بتصويت ١٣٧ دولة عة
القرار ١٣٠/٤٤ . ومنذ اعتماد ذلك القرار ، أدت التطورات التي شهدتها
الدولية إلى زيادة أهمية إنشاء منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي . ولها
فإن جميع الدول الأعضاء تقع عليها مسؤولية اتباع نهج بنّاء بصدد عمل
الاعلان ، والتصويت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.10

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ف
بمشروع القرار A/C.1/45/L.10 ، تؤكد بنغلاديش من جديد تأييدها الكامل لت
إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . ونحن ملتزمون بالتعاون مع جمي
المعنية من أجل بلوغ هذه الغاية . ونشيد بسري لانكا لإسهامها الكبير في ه

ربما يكون مرور سنوات طويلة بدا خلالها أن الجهود المبذولة في هذ
غير مجدية قد سبب قدرا من نفاد الصبر ، لكن نفاد الصبر مرشد سوء كما أ
دليل مضلل . وليس أمامنا خيار سوى مواصلة جهودنا من أجل بلوغ هدفنا . و
أعضاء اللجنة المخصصة ، متحدين ، أن يتفانوا في سبيل تحقيق هذا الهدف .
يكون النضال من أجل السلم التزاما مشتركا . ورد الفعل العالمي إزاء
المؤسفة التي وقعت مؤخرا في الخليج قد برهن إلى حد بعيد هذه الحقيقة
والتي لا تقبل الجدل مع ذلك . ونجاحنا في بلوغ هذه الأهداف سيعني الكثير ا
كما سيعني بالنسبة للشعوب الأخرى في البلدان الساحلية .

إننا نخوض كفاحا لا هوادة فيه من أجل توفير حياة لائقة لشعوبنا . و
التنمية القابلة للاستمرار . ولا يمكن أن نأمل الكثير ما لم نستطع العمل ف
السلم والاستقرار . ومشروع القرار A/C.1/45/L.10 قد لا يحقق لنا هذا المن
، لكننا نرى أنه سيسهم بالتأكيد في تحقيقه . لقد بلغنا ما يقال من أن
الهندي لم يكن أبدا بحيرة سلم صافية . وهذا القول قد لا يخلو من الصدق ب
غير أن أنماط التاريخ يمكن أن تتغير ، وتتغير فعلا ، بالجهد الانساني ،

ينبغي أن ينصبّ الآن بشدة على تحقيق تغيير ايجابي في البيئة الحالية لما أطلق عليه الحقائق المتعددة الجوانب والمثقلة بالمشاكل والمتنوعة الالوان لمنطقة يعيش فيها ثلث البشرية .

ومشروع القرار A/C.1/45/L.10 ، في رأينا ، يشكل جزءا من ذلك الجهد . وإننا لعلى ثقة من أن هذه اللجنة ستمنحه تأييدها المطلق .

السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سري لانكا بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.10 ، بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز المقدمة لمشروع القرار هذا .

وبالاضافة إلى ذلك ، يود وفدي أن يؤكد من جديد اقتناعه بأن الوضع في الخليج قد ضاعف من ضرورة التعاون والسعي المشترك من أجل تحقيق الاهداف الواردة في إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . وإننا إذ نضع ذلك في الاعتبار ، نتوقع تعاونا وسلوكا بنّاء باعتماد مشروع القرار A/C.1/45/L.10 .

السيد غايدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الذكرى السنوية العاشرة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تتيح لنا جميعا فرصة سانحة لنتقدم بالتهنئة للمعهد على ما قام به من أنشطة ممتازة وحققه من نتائج جديرة بالثناء خلال عقده الأول .

فعلى مدى هذه السنوات ، لم يكتسب المعهد فحسب سمعة تضاهي بالفعل سمعة العديد من المعاهد الأقدم عهدا ، بل انه تحول أيضا الى حلقة عمل انتاجها مطلوب بشدة ويحظى بتقدير كبير ، ويرسم تقرير مدير المعهد صورة دقيقة وموضوعية للمشروعات المنجزة ، والمنشورات العديدة التي صدرت وكذلك للأنشطة الجارية ، وبرامج العمل للفترات القادمة وبدلا من أن أذكركم بوقائع معروفة جيدا من قبل ، اسمحوا لي أن أشير بإيجاز الى عدد قليل من الأمثلة عن تعاوننا مع المعهد .

في نهاية أيلول/سبتمبر الماضي وبعد المدة التي يشملها التقرير الأخير ، عقد اجتماع للخبراء في بودابست لدراسة قضايا تتعلق بالجوانب غير العسكرية للأمن . ويجري الآن الإعداد لعقد اجتماع آخر للمعهد في عاصمة بلدنا أيضا في الربيع القادم يتناول في هذه المرة مسائل تتعلق بالأمن الاقليمي الأوروبي . والغرض الرئيسي من المؤتمر هو إجراء تحليل وتقييم مستفيضين للنتائج والخبرات المكتسبة في شرق أوروبا الوسطى ثم استخلاص دروس مفاهيمية عامة ذات طابع عالمي يمكن تطبيقها في ظل ظروف مختلفة في مناطق أخرى . ويجري التفكير أيضا في طرق مجال بحث جديد محتمل وهو أن يحدد ويحلل فريق من الخبراء - إن أمكن - التحديات الجديدة التي تواجهها بلدان منطقتنا الفرعية في مجال السياسات العسكرية والأمنية نتيجة للحالة الناجمة عن عجز معاهدة وارسو ، عملا ، عن أداء وظيفتها . وأخيرا ، نتوقع من مؤتمر المعهد المقرر عقده في ١٩٩٣ في بودابست ، أن يلخص ما ينتهي اليه هذا البرنامج البحثي .

وأعتقد أن هذه الأمثلة تتيح لنا لمحة سريعة عن الأنشطة المتعددة الأوجه للمعهد وأنها شاهد على قدرته على الاستجابة السريعة للتغيرات البالغة السرعة والتحديات الجديدة التي سوف يتعين علينا جميعا مواجهتها .

وختاما ، يود وفد هنغاريا أن يعرب عن أطيب تمنياته للمعهد وعن تأييده المستمر لما يقوم به من عمل هام ومفيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها على مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١٣ .

السيد أغاييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي أن يعرب عن تأييده لمشروع القرار A/C.1/45/L.10 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" .

نحن نرى أن الحالة الراهنة في المنطقة تضطر الدول الأعضاء في اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي أن يعلنوا بدورهم من جديد مثلما فعلت هذه الهيئة أن الأعمال التحضيرية قد استكملت لعقد المؤتمر في كولومبو . وقد آن الأوان لأن تتناول اللجنة جوهر المشكلة وأن تعد وثيقة ختامية أو اتفاقا يبلور على نحو قانوني هدف إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، على أن تؤخذ في الاعتبار التزامات الدول الساحلية والمستخدمون الرئيسيون للمحيط الهندي ومنهم الأعضاء الدائمون الخمس في مجلس الأمن .

وقد أشار وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد شيفارنادزه ، الى ذلك مؤخرا في فلاديفوستوك . ويحدونا الأمل أن تتخذ اللجنة المخصصة خطوات محددة في هذا الاتجاه في العام القادم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١٣ بدءا بمشروع القرار A/C.1/45/L.10 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" تولى عرض هذا المشروع ممثل سري لانكا نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين هم أعضاء أيضا في حركة بلدان عدم الانحياز ، في الجلسة الـ ٣٦ للجنة الأولى في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وترد الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المشروع في الوثيقة A/C.1/45/L.55 .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت يوغوسلافيا مشروع القرار A/C.1/45/L.10 ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة الذين هم اعضاء ايضا في حركة بلدان عدم الانحياز .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.10 . طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،

توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، اليابان ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، ألمانيا ، اليونان ، أيسلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، أسبانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.10 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٤ أصوات مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.49 المعنون "نزع السلاح العام الكامل : التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للأنشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" . وتولى عرض مشروع القرار هذا ممثل السويد في الجلسة الـ ٣٠ للجنة الأولى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وتترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية وردت في الوثيقة A/C.1/45/L.6 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.49 هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، سوريينام ، السويد ، فنزويلا ، كوستاريكا ، المكسيك ، النمسا ، الهند ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/C.1/45/L.49 . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، ألمانيا ، اليونان ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، باكستان ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.49 بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ٣ أصوات ، وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 المعنون : "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح" .

وقد تولى ممثل فرنسا عرض مشروع القرار في الجلسة الثانية والثلاثين للجنة الأولى التي عقدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وتترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية ترد في الوثيقة A/C.1/45/L.62 .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي ، مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، إكوادور ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال ، بولندا ، بوليفيا ، الجزائر ، رومانيا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، الفلبين ، الكاميرون ، مصر ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا ، اليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 عن الرغبة في أن تعتمده اللجنة دون تصويت . وما لم اسمع أي اعتراض ساعتبر أن اللجنة تود أن تفعل ذلك .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل موقفهم بشأن مشاريع القرارات المعتمدة لتوها .

السيد جيفرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أحاطت هولندا علما على نحو متأن بمشروع القرار A/C.1/45/L.49 المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للأنشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" ، الذي تولى ممثل السويد عرضه ، والواقع اننا نؤيد تماما فكرة أن حماية البيئة يجب أن تشكل أولوية لدى جميع الدول .

والتزام هولندا بحماية البيئة واضح ، وهو لا يتبدى في جهودها على الصعيد الوطني فحسب بل يتجلى أيضا في مساعيها السياسية الى تركيز الاهتمام الدولي على هذا الموضوع . وأشير في هذا الصدد الى مؤتمر قمة لاهاي بشأن حماية المناخ العالمي الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٩ ، والمؤتمر الوزاري المعني بالتلوث الجوي والتغير المناخي الذي عقد في نوردفيك في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه .

ولقد بادرت هولندا باتخاذ خطوات عملية وصولا الى التعاون الدولي بشان هذه المسالة الهامة ، والواقع انها مازالت تنظم اجتماعات للخبراء الدوليين كجزء من العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ . وتجدر الاشارة ، بوجه خاص ، الى اجتماع للخبراء المعنيين بالبيئة والمستوطنات البشرية ، اشتركت هولندا في تنظيمه مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وعقد في لاهاي الاسبوع الماضي . كما أود الاشارة الى اجتماع دولي بشان الاستراتيجيات الزراعية والبيئية تشترك في تنظيمه مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومن المزمع عقده في هرتوغنبوس في نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وعلى الرغم من الاولوية العالية التي توليها لحماية البيئة ، لا يسعنا أن نمنح تاييدا مطلقا لمشروع القرار A/C.1/45/L.49 . ففي المقام الاول ، تتبادر الى الذهن ، بسهولة ، موضوعات اخرى يمكن أن تنتفع بالموارد التي قد تتوافر مستقبلا نتيجة لتدابير نزع السلاح . وفضلا عن ذلك ، انخرطنا في جهود اخرى ، منها على سبيل المثال ، الاقتراح الذي يدعو الدول الاعضاء الى أن تقدم للامين العام اراءها في مختلف جوانب عملية تحويل الموارد العسكرية الى الاغراض المدنية .

ويمكن القول ، بصورة اشمل ، أن التنفيذ الفعلي لاتفاقات نزع السلاح باهظة التكاليف في الوقت الراهن ، أي انه يستنفد المال .

وثمة أمر آخر مفتقد في مشروع القرار A/C.1/45/L.49 ، وهو إنه لا يتناول الجانب الهام المتعلق بالامن .

وعندما أتساءل عن الحاجة الى إعداد هذه الدراسة بعينها ، إنما أقصد مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 الذي نطلب فيه الى معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يعد تقريرا بحثيا عن الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح ، والذي اعتمد لتوه بتوافق الاراء .

لقد أبدينا ، فيما مضى ، بعض التحفظات فيما يتعلق بمدى استصواب تناول قضايا التحويل في اطار اللجنة الأولى . وفي اعتقادنا أن هذا الأمر ينطبق أيضا على الدراسة التي يقترحها مقدموا مشروع القرار A/C.1/45/L.49 ، الذي يربط أيضا الدراسة التي يطلب الاضطلاع بها بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . والآن وقد بدأ نزع السلاح الحقيقي يكتسب زخما ، ينبغي بالطبع النظر بعناية في مسألة ما يمكن عمله بالموارد التي ستتوافر ، ولكن يجب أن يتم ذلك في المحفل المناسب .

بيد أنه ينبغي ألا تغرب عن بالنا مسؤوليتنا الرئيسية في اللجنة الأولى ألا وهي النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح نفسه .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الولايات المتحدة الكلمة لتعلل تصويتها المعارض لمشروع القرار A/C.1/45/L.49 المعنون ، "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" ومشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 ، المعنون "الذكرى السنوي العاشرة لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح" .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الاول ، تؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود الفعالة والهادفة لتحسين البيئة . والواقع اننا شاركنا في اعتماد القرار ٤٤/٢٢٨ الذي تقرر فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل في عام ١٩٩٢ . غير ان ذلك القرار عرض على اللجنة الثانية وهي المنوط بها تناول مثل هذه المسائل . ولا نعتقد ان اللجنة الاولى هي المحفل المناسب لطلب اجراء دراسة للاستخدامات المحتملة للموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة . وبالاضافة الى ذلك ، لدينا بعض الشكوك بشأن احتمال استخدام الدراية العملية والتكنولوجيا والهياكل الاساسية والانتاج العسكري في الاغراض البيئية ، لاننا نعتقد ان هذه الانشطة تتوقف على استعداد الدول منفردة ، او استعداد الاطراف في اتفاقات تخفيض الاسلحة . وبالتالي كان على الولايات المتحدة ان تصوت معارضة لمشروع القرار .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 لئن كانت الولايات المتحدة قد انضمت الى توافق الآراء ، فاننا نود ان نذكر مرة أخرى موقفنا الثابت المعارض لاستخدام الميزانية العادية للامم المتحدة لدعم عمليات معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح . لقد انشئ هذا المعهد ليعمل على اساس المساهمات الطوعية . ونفضل أن يظل الحال على ما هو عليه .

السيد اميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفدي أن يذكر اسباب معارضته لمشروع القرار A/C.1/45/L.49 المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" .

إن نزع السلاح وحماية البيئة من بين التحديات الرئيسية لعصرنا . وتعلق بلادي أهمية كبيرة على هذين الموضوعين الصعبين والمعقدين ، اللذين يختلفان في طبيعتهما . ولذلك يبدو لنا انه من الخطر أن نقيم رابطة وثيقة بينهما ، كما يفعل مشروع القرار A/C.1/45/L.49 .

فالفقرة الثالثة من الديباجة تشير الى ترابط ثلاثة مفاهيم واضحة هي نزع السلاح والتنمية وحماية البيئة . ومن الضروري أن نذكر أن الصلة لا تقوم بين نزع السلاح والتنمية فقط ، ولكنها تقوم بين نزع السلاح والتنمية والامن ، كما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ١٩٨٧ . وبالمثل هناك اشارة في الفقرة الرابعة من الديباجة وفي الفقرة ٤ من المنطوق الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ والى أن مسائل نزع السلاح ستثار في ذلك المؤتمر .

اننا نعتقد أن مؤتمر عام ١٩٩٢ ينبغي الاّ يتحول عن هدفه الاساسي وهو تناول موضوع حماية البيئة على اعلى المستويات .

واخيرا ، يشير مشروع القرار A/C.1/45/L.49 ، بشكل موجز مسائل بالغة التعقيد وهي تحويل الموارد العسكرية وآثار التقدم في البحث والتكنولوجيا على الامن الدولي .

نود أن يكون رأينا مفهوما على نحو واضح . اننا لا نعارض استخدام موارد مثل الكفاءة البشرية والتقنية للقوات المسلحة لمختلف البلدان في أغراض التنمية والاغراض الانسانية . بل اننا تقدمنا باقتراح في مؤتمر عام ١٩٨٧ المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، يظهر في الفقرة ٣٥ (ج)'١'٥'ج' من الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر . بيد اننا لا يمكننا أن نوافق على مشروع قرار يبدو انه يعطي مصداقية للفكرة القائلة بأن نزع السلاح شرط اساسي لحماية البيئة ، الذي قد يعني المغامرة بتحويل مؤتمر ١٩٩٢ عن هدفه .

السيد غربين (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح السبب الذي جعل المملكة المتحدة تصوت معارضة لمشروع القرار A/C.1/45/L.49 المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" .

أود في البداية أن أوضح أن المملكة المتحدة تولي موضوع حماية البيئة أولوية قصوى . ولهذا السبب فإننا نؤيد تماما مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ والذي أشير اليه في الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/45/L.49 .

لقد عُهد الى امانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية القيام بعدد من الدراسات لتقديمها في الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية للمؤتمر . وتتعلق هذه الدراسات بمسائل مثل توافر الموارد اللازمة لحماية البيئة ، ونقل التكنولوجيا ، والصلة بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية . وأخشى أن تؤدي الدراسة المقترحة في مشروع القرار A/C.1/45/L.49 الى ازدواج هذا العمل والى تبديد الجهود في هذا المجال الهام من أنشطة الامم المتحدة .

ولدى المملكة المتحدة تحفظات على ايجاد صلة مباشرة جدا بين نزع السلاح والبيئة . وسيظل الامن دائما هو العامل المؤثر الرئيسي في سياساتنا الخاصة بنزع السلاح ، ولا يمكننا ان نتحمل التزامات بتقديم مواردنا العسكرية دون أن نقدر أولا وعلى نحو دائم احتياجاتنا الامنية ، التي قد تتنوع . كما اننا ندرك أن الموارد الموفرة عن طريق تخفيض ميزانياتنا العسكرية يمكن أن تخصص لاغراض ضرورية بنفس القدر في ميدان التنمية .

أود أيضا أن أعلل تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 المتعلق بمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح . إن وفدي يشكر مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.53 الذين قدموا لنا نصا منقحا سمح لنا بالانضمام الى توافق الآراء . فقد ادت التعديلات التي أدخلت على النص الى تخفيض الآثار المالية المترتبة على التقرير

البحثي الذي طلب من معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح القيام به . إننا نؤيد مشروع هذا ، بيد اننا نرى ، دون مساس بموقفنا الثابت ، إن هذا العمل ينبغي ان يمول كلية عن طريق التبرعات .

السيد واتانابي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان اعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/45/L.10 المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" .

إن حكومة اليابان تؤيد مبدأ عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي ونعتقد اعتقادا قويا انه ينبغي إجراء تناسق مسبق بين آراء البلدان المعنية ، وبصفة خاصة بشأن المسائل الاساسية المتصلة بالمضمون .

تاسف اليابان أشد الاسف لأن اللجنة لم تبذل أية محاولة جدية لتحقيق هذا الهدف . كما أن مشروع القرار الذي اعتمد للتو لم يبرهن على بذل أية محاولة للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن مشروع القرار يستهدف ثانية عقد مؤتمر دون أي احتمال في تحقيق اتساق في الآراء . لذلك ، لا يسع اليابان إلا أن تصوت ضد مشروع القرار A/C.1/45/L.10 .

السيد دوبوويسون (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/45/L.49 ، المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للأنشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" .

إن وفدي ، شأنه شأن مقدمي مشروع القرار الذي صوّتنا عليه للتو ، يشعر بالارتياح للتقدم الذي أحرز في ميدان نزع السلاح ، ويشعر بالقلق في نفس الوقت إزاء التدهور المستمر في البيئة . وهذان الجانبان يحظيان أساسا باهتمام عالمي والأمر متروك لكل دولة لتكفل أن تكون التطورات في كل منهما مواتية لها .

مع ذلك ، اذا كانت هناك صلة بين الرغبة في تخفيض الانفاق الدفاعي وتخصيص الموارد التي يتيحها ذلك التخفيض لأنشطة أخرى ، بغض النظر عن ماهيتها ، فإنها تصطدم بمجموعة من الاعتبارات المعقدة وتحتاج الى وقت طويل لوضع تفاصيلها . وعلى اية حال ، يعود الأمر لكل دولة لتختار بحرية ، بوصف ذلك مسألة سيادة ، الطريقة التي تخصص بها الموارد التي يتيحها نزع السلاح ، الذي سيُحدد بدوره على أساس معايير الأمن الوطني .

يلاحظ وفدي أيضا وجود بعض الغموض في التفريق بين استخدام الانفاق العسكري لأغراض مدنية وبين مفهوم التحويل . فالتحويل مسألة لا تمس العديد من البلدان ، مثل بلدي ، التي لا يتجاوز مستوى انفاقها العسكري احتياجاتها الأمنية .

نظرا لما اكتنف عرض مشروع القرار هذا من غموض ، ونظرا للطريقة السريعة التي عرض بها ، ونظرا لميل البعض لتناول قضايا البيئة في عدد من المحافل الدولية المختلفة ، فإن وفدي سيمتنع عن التصويت على هذا النص . إلا أننا نشدد على الجهود الحقيقية التي تبذلها بلجيكا لضمان مستوى معيشة أفضل لسكانها ولجيرانها .

السيدة كورتني (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت استراليا لصالح مشروع القرار A/C.1/45/L.10 ، المتعلق بتنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، لاننا نظل نؤيد بقوة إنشاء منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي . تعرف الدول أن استراليا تواصل القيام بدور بنّاء ونشط في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي التي يشير اليها مشروع القرار . مع ذلك شعرنا باننا ملزمون بتعليل تصويتنا تأييدا لمشروع القرار وذلك في ضوء التطورات التي وقعت في اللجنة المخصصة على مدى العام المنصرم .

مشروع القرار هذا ، بما اشتمل عليه من معلومات حديثة لازمة ، مطابق تقريبا لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٤ . إلا أن الحالة التي وجدنا انفسنا فيها في اللجنة الخاصة تختلف تماما عن الحالة التي سادت في العام الماضي . فقد تقاعس عدد من البلدان عن المشاركة في دورات ١٩٩٠ ، في حين أن ثلاث دول اختارت أن تنسحب كليا من اللجنة . واستراليا لا تنظر إلى هذا العمل بعين الرضا . على النقيض من ذلك ، إننا نرفض أن نتصرف على هذا النحو . والحقيقة هي أن اللجنة الخاصة واجهت نتيجة لذلك حالة جديدة كليا هذا العام ، ويبدو أن عملها لم يبيِّن هذه الحقيقة .

تعي استراليا وعيا دقيقا بالمحاولات النشطة التي بذلتها الدول المشاركة في اللجنة المخصصة سعيا لايجاد نُهج جديدة وطرق لإعادة تنشيط وتقوية عملية اللجنة المخصصة . لسوء الطالع ، أخفقت جميع هذه المحاولات . ومن الواضح أن هذا نجم عن تصورات مختلفة لبقية أعضاء اللجنة المخصصة ازاء الاتجاه الذي قد يتخذه العمل في المستقبل . وأصبح واضحا أنه ما لم تتوصل اللجنة الى الاتفاق بشأن الاتجاهات الجديدة فإن عملها سيُجمد وأنها تجازف بأن تستنفد الفائدة المرجوة منها .

لذلك ، يحدو استراليا الامل بأن اللجنة ، إن لم تفلح في إيجاد نهج جديد للعملية التحضيرية للجنة التي شاركنا فيها على مدى عشرين عاما الآن ، فستجد وسيلة لوضع اللمسات الأخيرة على القضايا الاجرائية المتبقية خلال عام ١٩٩١ ، وأنها ، تمشيا مع مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو ، ستمضي قدما وتعقد مؤتمرها في عام ١٩٩٢ أو في أقرب وقت ممكن .

السيد حسين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/45/L.49 ، المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" .

كانت العلاقة بين نزع السلاح والتنمية موضوع دراسة مكثفة على مدى السنوات القليلة الماضية . وفي الحقيقة ، انعقد مؤتمر رئيسي معني بالموضوع قبل سنوات قليلة . وأبرزت مناقشة هذا الموضوع بوضوح الحاجة الى تحويل الموارد والاموال المفرج عنها من خلال نزع السلاح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك حماية البيئة ، لاسيما في البلدان النامية .

لسوء الطالع ، يركز مشروع القرار A/C.1/45/L.49 على الجوانب البيئية ولا يعير اهتماما مناسبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وللاسف ، لم تثمر جهودنا في اقناع مقدمي مشروع القرار لتعديله بغية أن يتضمن هذه الجوانب الحيوية . ولذلك ، اضطررنا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد ايسينلي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.10 ، المعنون " تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" ، الذي اعتمدته اللجنة الاولى للتو . ونشعر بالاسف لاننا هذا العام ، وذلك كما كان الحال بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة في الماضي ، لم نتمكن من تأييد مشروع القرار ، مع أننا نتفق معه في هدفه الاوسع ، وانضممنا تقليديا الى توافق الاراء الذي بني حول نصوص كهذا النص قبل عام ١٩٨٩ .

لقد امتنعنا عن التصويت لأن الاعضاء الاصليين في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، وهم الاطراف المعنية مباشرة ، مازالوا غير متفقين . وينعكس هذا في عدم القدرة على اعتماد مشروع القرار المعروض علينا بتوافق الآراء . ونأمل أن يتم التغلب في المستقبل على الخلافات القائمة مما يمكننا من العودة الى ممارسة اعتماد مشاريع القرارات هذه بتوافق الآراء .

السيد إلم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انضمت السويد الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 ، المعنون "الذكرى السنوية العاشرة لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح" ؛ الذي عرضه ممثل فرنسا .

تدعم السويد معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ومافتئت تتبرع على مدى السنين للانشطة البحثية التي يضطلع بها المعهد . إلا أن الشكوك تساورنا ازاء تخصيص موارد من الميزانية العادية للانشطة البحثية التي يُضطلع بها خارج إطار ادارة شؤون نزع السلاح .

السيد باتوكاليو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انضم وفدي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.53/Rev.1 ، المعنون "الذكرى السنوية العاشرة لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح" . وقد فعلنا ذلك لاننا نؤيد معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح (المعهد) ، كمؤسسة بحوث تُجري بحوثا مستقلة على مسائل متصلة بنزع السلاح . ونحن نسلم باهمية أعمال المعهد وصلاحيته العالية في تنفيذ مهمته . وقد قدمنا مساهمات مالية الى المعهد ، وندعم أنشطته بطرق أخرى . وستكون مساهمتنا لعام ١٩٩١ أكثر من ٠٠٠ ٢٠ دولار أمريكي .

ونرى أيضا أن الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح تتطلب اجراء بحوث مستقلة ومتعمقة ، وأن المعهد أفضل جهة تصلح لاجراء هذا النوع من البحوث . غير أننا نشعر بالانزعاج لاثار مشروع القرار هذا على الدور الذي يضطلع به المعهد . في مشروع القرار ، تؤكد الجمعية العامة مرة أخرى ضرورة أن تكون البحوث التي يجريها المعهد بحوثا مستقلة ، بينما تطلب من المعهد في الوقت ذاته أن يقوم بإعداد تقرير بحثي . ومن العسير على وفدي التوفيق بين هذين المطلبين .

ولئن كنا نسلم بأن النظام الاساسي للمعهد يجيز هذه الطلبات ، وبانه توجد سوابق في هذا الصدد منذ أوائل الثمانينات ، يبدو لنا أن أي مؤسسة مستقلة للبحوث ينبغي أن تبت في مشاريعها البحثية على نحو مستقل دون الاشتراك المباشر لهيئة سياسية مثل الجمعية العامة . ويمكن تقديم أي نمط مطلوب في هذا الصدد من خلال المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح الذي ، كما يلاحظ مشروع القرار ، يعمل أيضا بصفته مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، فإن سؤال المعهد بأن يقوم بإعداد دراسة ، حتى وإن سميت تقريرا بحثيا ، لكي تنظر فيها الجمعية العامة ، طلب يميل الى طمس السمة الهامة المميزة بين دراسات الامم المتحدة التي هي بالضرورة ذات طابع سياسي ، والدراسات الاكاديمية الحقة التي أنشئ معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح لاجرائها .

السيد دجيينا ويمبو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في نهاية عملية اعتماد مشاريع القرارات في اللجنة ، يود وفدي أن يبدي بضع ملاحظات موجزة بشأن بعض المسائل التي نراها تتسم بأهمية قصوى .

ولكن نود في البداية أن نشكركم سيدي الرئيس على مهارتكم الفائقة التي أدرتم بها أعمالنا ولا سيما ما تحليتم به من صبر وأناة عظيمين برفق تطبيق المادة ١٢٨ من لائحة النظام الداخلي فيما يتصل بتعليل التصويت قبل التصويت أو بعده . وهذه التعليلات ، ولئن كانت بلاشك مفيدة وضرورية ، أحيانا ما تكون مطوّلة جدا وتفصيلية .

بعد قول ذلك يود بلدي ، الذي كان أول من بادر بتقديم قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٢ نون بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى ، والذي اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الثانية والاربعين ، أن يشيد بالجهود التي بذلت تماشيا مع هذه المبادئ ، والتي أدت الى خفض كبير في عدد مشاريع القرارات المتعلقة بنزع السلاح ، وإدماج عدد من المشاريع الهامة عن موضوعات مترابطة أو متشابهة . ونأمل في أن تستمر هذه الجهود . فعن طريق ترشيد أعمال اللجنة الأولى يمكننا تحسين قدرة المنظمة على معالجة شؤون نزع السلاح بفعالية أكبر ، حيث لا يمكن أن يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز دور المنظمة ككل ، ويمكّننا من صياغة بيان فريد عن مسائل حاسمة مثل وقف التجارب النووية من خلال مشاريع القرارات العديدة التي تقدم بشأن الموضوع ذاته . ويود وفدي أن يؤكد على أن ترشيد أعمال اللجنة الأولى ليس مجرد صياغة وثائق ومستندات عن الاختلافات المشروعة في وجهات النظر ، بل هو بالتأكيد مسألة اختلاف في التقييم واختلاف في الأوضاع السياسية والجغرافية لبلدان معينة .

ونحن نود أيضا أن نشير هنا الى أهمية وإلحاح مسألتين نراهما تتسمان بالأهمية في عملية نزع السلاح متعدد الأطراف هما : وقف التجارب النووية وعدم الانتشار .

أولا ، بالنسبة لمسألة وقف التجارب النووية ، أتيحت الفرصة لوفدي لكي يقول إنه يود تشجيع الجهود الثنائية التي تبذلها أهم دولتين في نهاية القرن العشرين في

هذا الصدد . ونود الآن أن نقول إنه ينبغي توخي الحذر لتجنب أي تحسينات نوعية ، والشروع في أي تخفيضات كمية يمكن إجراؤها أيضا ، وينبغي أن نزيد من جهودنا في ضوء الحالة السائدة الآن في العلاقات الدولية التي طرأت عليها تحسينات كبيرة ؛ وينبغي أن نضاعف من جهودنا في ضوء المناخ الدولي الحالي على وجه التحديد ، وأن ننظر جديا في مسألة وقف التجارب النووية .

ثانيا ، فيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار ، يسرنا أن اللجنة وافقت ، من خلال مشروع القرار A/C.1/45/L.39 ، على التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة لتمكين افريقيا من صياغة معاهدة لعدم الانتشار . فافريقيا أول منطقة في العالم تعرب عن تأييدها لعدم الانتشار . وقد واصلت منظمة الوحدة الافريقية جهودها التي أفضت دائما الى إعتماد اللجنة مشاريع قرارات بشأن هذه المسألة ، ونأمل في أن تمكن اجتماعات الخبراء افريقيا من إمتلاك صك خاص بها ، على غرار أمريكا اللاتينية ، حتى يتسنى لها تقديم مساهمتها المتواضعة في إزالة الأسلحة النووية من جميع أنحاء العالم .

ونود أن نؤكد على أهمية الدراسات التي طلبتها الجمعية العامة من ادارة شؤون نزع السلاح أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . ونرى أن من العجيب أن تنتقد بعض الوفود هذه الدراسات ، بل وتدعوها دراسات بالية فات أوانها ، أو لا طائل وراءها ، أو لا علاقة لها بالموضوع ، بينما تطالب الوفود نفسها بضرورة إجراء دراسات عن مسائل تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لها .

أخيرا ، أود أقول إن وفدي يقدر تمام التقدير اعتماد مشروع القرار المعني بتقرير هيئة نزع السلاح . ونأمل في أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ ترتيبات عملية ضرورية في دورتها القادمة ، فيما يتعلق بالمسائل التي سبق الاتفاق عليها في هيئة نزع السلاح ، بغية وضع توصيات هيئة نزع السلاح موضع التنفيذ .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت اللجنة الآن من النظر والبت في مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود نزع السلاح من جدول الاعمال ، أي البنود ٤٥ إلى ٦٦ و ١٥٥ .

وأود أن أبدي بعض الملاحظات حول الاختتام الناجح لهذه المرحلة من عملنا . لقد بدأنا مداولاتنا بشأن بنود نزع السلاح منذ شهر مضى وذلك يوم ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر على وجه التحديد ، وكان يحدونا جميعا الامل في أن ييسّر تغيّر المناخ الدولي عمليتيّ الحدّ من التسلّح ونزع السلاح . وبدا ممثلو الدول أيضا مهتمين بترشيد عمل اللجنة وتبسيطه كيما يعبّر عن التغيّرات الجديدة . وبالرغم من أنه ليس بوسعي أن أزعم أننا قد استطعنا إنجاز كل هذا ، أستطيع أن أؤكد بثقة أن اللجنة اتخذت عدة خطوات في ذلك الاتجاه : فقد أحرزت تقدما كبيرا في تضييق شُقة الخلافات الكبيرة ، وفي توسيع مجال توافق الآراء واتخاذ خطوات عملية في مجالات نزع السلاح ، فضلا عن تحقيق المزيد من الترشيد في عمل اللجنة . وأشار بالغ إعجابي ما أبدته جميع الوفود من إحساس كبير بالهدف وروح التعاون خلال هذه المرحلة من عملنا .

وفي هذا العام استطاعت اللجنة مرة أخرى أن تعتمد مشاريع قرارات دون تصويت أكثر من العام الماضي . لقد كان عدد المشاريع المقترحة التي قُدمت قبل ثلاثة أعوام ٧٩ مشروعا ، وقبل عامين ٧٤ ، وفي العام الماضي ٦٤ مشروعا . أما هذا العام ، فقد قدمت الدول الأعضاء ٥٤ مشروع قرار ومقرر فقط ، أي أقل ٣٥ مشروعا عما قُدم منذ ثلاثة أعوام . ومن بين مشاريع القرارات والمقررات الـ ٥٤ التي قُدمت هذا العام استطاعت اللجنة أن تعتمد ٣٥ مشروعا منها دون تصويت ، أي ما يوازي ٥٠ في المائة تقريبا من العدد الاجمالي .

وفيما يتعلق بالمسائل التي لم يتيسر التوصل إلى اتفاق بشأنها فإن اللجنة تتطلع إلى إمكانية القيام في العام المقبل ببذل جهود متجددة لتحديد الاهداف التي نتشاطرها والتوصل إلى اتفاق بشأنها ، وهي الأهداف التي من شأنها أن تخدم تعزيز قضية نزع السلاح والسلم والامن الدوليين .

لقد حظيت مسألة ترشيد عمل اللجنة الاولى باهتمام متزايد في السنوات الاخيرة . وأعربت الوفود عن آراء شتى وطرحت مقترحات عديدة بشأن كيفية تحسين أعمال اللجنة وتبسيطها . وأجرى الرؤساء السابقون للجنة الاولى مشاورات وأكدوا على الحاجة إلى أن تجرى مناقشة المسائل المعروضة ويتم البت فيها ، بما في ذلك إعادة ترتيب جدول أعمال اللجنة ، بقدر أكبر من العقلانية والتركيز . وبناء على ذلك ، كرست اللجنة بعض جهودها لهذه المسألة في السنوات الماضية ، واعتمدت بعض التوصيات المحددة في هذا الصدد ، كالتوصيات التي وردت في القرار ٤٢/٤٢ نون . وقدَّم العديد من الرؤساء السابقين للجنة الاولى أبحاثهم إلى اللجنة وضمَّنوها اقتراحات شتى بشأن هذه المسألة ، مثلما جاء في الوثيقتين A/C.1/39/9 و A/C.1/43/9 .

وفي إطار العملية المستمرة لترشيد عمل اللجنة الاولى ، دعوتُ أيضا ، كما تعلمون جميعا ، إلى إجراء مشاورات مستفيضة فيما بين الوفود بشأن هذه المسألة ، وعقدتُ عدة اجتماعات غير رسمية ومفتوحة العضوية لأصدقاء الرئيس خلال الدورة الحالية . وإذا أخذتُ في الاعتبار شتى الآراء التي تم الاعراب عنها والاقتراحات التي طُرحت خلال تلك المشاورات ، فإني أرى أنه من الضروري إجراء المزيد من المشاورات المكثفة بشأن هذا الموضوع في إطار هذه العملية المستمرة . وعلى ذلك ، أعتزم القيام ، بفضل مساعدة الأمانة العامة وتعاونها ، بإجراء المشاورات الضرورية خلال الفترة القادمة ، وأن أتقدم بتقرير غير رسمي حول نتائج تلك المشاورات إلى الرئيس القادم للجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وسأسعى قدر الامكان إلى إجراء تلك المشاورات في نيويورك وجنيف على حد سواء .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لابدي ملاحظة مفادها أن اللجنة عهدت مرة أخرى ببعض المهام والمسؤوليات الهامة إلى ادارة شؤون نزع السلاح . وتعتبر هذه المهام الاضافية المسندة إلى تلك الادارة دليلا على الثقة التي يضعها الاعضاء في الامانة العامة وفي ادارة شؤون نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن امتناني للأمانة العامة على الطريقة الكفؤة التي اتبعتها كعادتها لتيسير عمل اللجنة الاولى في هذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ومن العوامل الحاسمة التي مكنتنا

من إحراز تقدم ملموس في عملنا الجهود التي بذلها وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد ياسوشي أكاشي ، وأمين اللجنة الأولى السيد سهراب خيراضي ومساعدوه السيد ستّار والسيد لين والسيد اشيفوري والسيد جيراردي - سيبيرت والسيدة باتيل والسيدة مركايلو ، إلى جانب موظفي الأمانة العامة كلهم وكذلك أعضاء المكتب الآخرون .

وقبل أن أختم بياني أود أن أقول إنه يحدوني الأمل في أن تتواصل وتتعزز الاتجاهات التي شهدناها حتى الآن والتي تكلمت عنها من قبل ، وأعني بذلك تضييق شُقة الخلافات بيننا ، وتوسيع دائرة مجالات اهتمامنا ، والسعي إلى اتخاذ خطوات عملية في ميدان نزع السلاح ، لا في المرحلة القادمة من عملنا التي تبدأ يوم الاثنين فحسب ، بل في السنوات المقبلة أيضا . ويحدوني شعور بالتفاؤل بأن هذه اللجنة ستواصل عملها في معالجة القضايا الهامة المطروحة أمامها بطريقة إيجابية وهادفة .

إنني أفهم أن العديد من السفراء وممثلي الدول الذين أتوا من جنيف ومن مختلف عواصم بلدانهم سيعودون إلى مناصبهم بعد جلسة اليوم . وإذ أتمنى لهم رحلة سعيدة ، فإني أود أن أتوجه إليهم بخالص الشكر على تعاونهم المخلص ومساهماتهم القيّمة . وبالنسبة لمن سيبقى معنا فإني أود أن أعرب عن التفاؤل بأن يستمر عملنا في المرحلة التالية بنفس الروح المثمرة التي لمسناها في المرحلة الحالية .

قبل رفع الجلسة أود أن أذكّر أعضاء اللجنة بأنه وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدوله الزمني ، ستبدأ اللجنة يوم الاثنين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشتها العامة والنظر والبت في بند جدول الأعمال ٦٧ المعنون "مسألة أنتاركتيكا" .

لذلك أحث الوفود على أن تتفضل بتسجيل أسمائها على قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن بغية تمكين اللجنة من أن تستخدم على أفضل وجه خدمات المؤتمرات المتاحة لها .

وأود أيضا أن أذكّر الوفود بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات فيما يتعلق بالبند ٦٧ من جدول الأعمال هو يوم الاثنين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠